د. محمد جابر الأنصاري www.dr-mohamed-alansari.com

مبادرة جلالة الملك: اختبار للعرب في مجال حقوق الإنسان

القمم العربية محصولها ضئيل اعتمادا على مواقف الدول الأعضاء، ويمكن لقمة الدوحة أن تكون استثناء لذلك، إذا حولت المادة التي لديها إلى انجاز ملموس.

نقول «المادة التي لديها» والتي وافق عليها كافة الزعماء العرب المشاركين في القمة وأبرزها على الإطلاق مبادرة ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء محكمة عربية دولية جنائية مفتوحة -أمام الجميع من أطراف إقليمية ودولية من القطاعين الرسمي والأهلي باسم: «محكمة حقوق الإنسان»، يحكم فيها قضاة دوليون لهم مكانتهم المرموقة في المجال الحقوقي وتتعهد مختلف الأطراف الداخلة في عملية التقاضي بالالتزام بأحكامها.

وقد حل ملك البحرين مسألة أين تقوم المحكمة؟ فالبحرين ترحب على الرحب والسعة بهذه المؤسسة الحقوقية الدولية. وهذا معناه أن مختلف العاملين في المحكمة قضاة ومستشارين وحقوقيين وإداريين وغيرهم تتحمل تكاليفهم مملكة البحرين.

وقد رحب بفكرة المحكمة أمين عام جامعة الدول العربية وجهات عربية عدة ناقشت تلك الفكرة.

كما أن المستشار بسيوني رئيس لجنة التحقيق الدولية التي صدرت قبل مباشرة أعمالها إرادة ملكية بإنشائها وقبول البحرين بما تسفر عنه أعمالها في التحقيق بشأن المعارضين الذين قيل أنهم تعرضوا لتصرفات غير قانونية وذلك في أول مبادرة من بلد يعلن فيه مسؤوله الأول بتحمل نتائج تلك التصرفات، وقبوله بها.

نقول: إن المستشار بسيوني قد وصف فكرة المحكمة بأنها «المبادرة الأولى في التاريخ الجنائي الدولي».

وهكذا فان فكرة المحكمة قد نالت الترحيب من جهات الاختصاص الحقوقي في المنطقة وفي العالم.

والمطلوب من قمة الدوحة رسم الإطار النظري للموضوع، بناءً على المقترح البحريني الذي يلخص جوهر الموضوع ويحدد أطره والذي وضعه مسؤولون وحقوقيون بإشراف صاحب الفكرة الذي أخرجها إلى النور.

وإذا عدنا للسيرة الشخصية للملك وجدنا أنه أمضى في الشأن الحقوقي والشأن القانوني زمناً طويلاً. فقد كان «محامي البحرين» في تلك الشؤون. حمل حمد بن عيسى الملف البحريني - القطري بشأن جزر حوار لأكثر من عقد من الزمن. وأثناء إدارته لذلك الملف كان يفكر، كولي للعهد، في الإصلاح الذي يريده لشعب البحرين. ولعل كتابه الذي ألفه عام 1986م بعنوان «الضوء الأول» يمثل أول كتاب يصدره مسؤول كبير في المنطقة، ويعتبره المراقبون تأكيداً وتذكيراً بتفوق البحرين في الثقافة والفكر وصوتاً واضح القسمات لما يريده حمد بن عيسى لبلده ومنطقته.

وقد وجد في دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية إلى توحيدها بما يتجاوز مفهوم التعاون، دعوة جديرة بالدعم والمؤازرة، فأصبح العمود الأيمن لخادم الحرمين الشريفين على صعيد مجلس التعاون.

وكان يعمل في العشر سنوات الماضية بعدما تولى المسؤولية الأولى في بلاده على نقل مشروعه الإصلاحي إلى حيز التنفيذ، محققاً لشعبه كثيراً من الأهداف التي عمل من أجلها أهل البحرين. ولكن المعادين للتطور المتدرج الهادئ عملوا بليل على تأليب قسم من المغامرين الطامحين للسلطة على أفكار تلك المنجزات والمطالبة بما هو مستحيل. وبعد أن كان العالم يسمع الثناء على الإصلاح في البحرين، صار لا يسمع إلا العكس. في مثل هذه الحالات تعمد السلطات إلى استخدام القوة لكبح المؤامرة، ولكن الملك حمد تمسكاً منه بحقوق الإنسان، ورغم أجواء العداء، أصر على أن يتمتع المعارضون بكافة تلك الحقوق التي استغلوها لصالح حركتهم المشبوهة.

هل سيلتزم العرب بما يصدر من محكمة حقوق الإنسان من أحكام؟

وعندما تجاوزت تلك الحركة الحدود، قررت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، الاستجابة لطلب الحكومة البحرينية بحماية منشآت البلاد الحيوية، ريثما تطهر قوات الأمن البحرينية البلاد من آثار تلك الحركة (ومع الحفاظ على أرواح الجميع) رغم المزاعم بأن تلك التصرفات مخلة بروح الدستور.

ومنذ ذلك الوقت دخلت البحرين مرحلة جديدة: فقد بدأ يتضح للعالم كذب تلك المزاعم والافتراءات.

كما أن الملك سعى من ناحية أخرى إلى إحياء التوافق الوطني بجهود حثيثة رغم شغب الشارع الذي أسهم في تغيير النظر إلى تلك الحركة ونزع عنها صفة «السلمية».

إن «حقوق الإنسان» مازالت هم الملك في الداخل والخارج. وهو يسعى إلى الاهتمام بهذا المفهوم النبيل في العالم العربي خاصة. والبحرين ستصبح المقر الدائم لمحكمة حقوق الإنسان.

والاختبار هل سيلتزم العرب بما يصدر من محكمة حقوق الإنسان من أحكام؟ تلك هي المسألة!

إن الالتزام بذلك له مدلول خاص كما أن عدم الالتزام يشي بمدلول آخر.

والعالم كله يرقب ذلك الالتزام من عدمه!

للرجوع للمقالات السابقة

عن موقع العربية نت

عبيدلي العبيدلي ubaydli@alnadeem.com

الرقم المفقود على طاولة الحوار

إذا استثنينا مشاركة عضوي مجلس الشورى والنواب خالد المسقطي، وعبد الحكيم الشمري على التوالي في حوار التوافق الوطني، سنخلص إلى القول إن قطاع الأعمال، او بالأحرى تجار البحرين غائبون أو مغيبون من بين صفوف من يشاركون في الحوار. ليس المجال هنا الإشارة بأصبع السبابة لتوجيه الاتهام لأحد، لكن إن دل ذلك الأمر على شيء له أهمية في شارع العمل السياسي البحريني، فهو ان التجار ليسوا مفقودين من بين من يشارك في الحوار فحسب، لكنهم أيضا، وبشكل عام، رقما غير واضح المعالم في معادلة العمل السياسي البحريني الجاد منذ ما يزيد على نصف قرن. بطبيعة الحال تقف وراء ذلك الواقع مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي ليس هنا مجال التوقف عندها، والإسهاب في معالجتها، فما هو أهم اليوم هو الإشارة إلى أن القطاع التجاري، وبالأحرى رجال الأعمال، هم أقصر مكونات المجتمع مسافة في اتجاه الحكم، والأوسع مساحة لتقاطع المصالح المشتركة بينهما، هذا على أساس أن مصلحة الوطن تقتضي في هذه المرحلة الوصول إلى توافق وطني يعيد للبحرين استقرارها، ويساعدها على التعافي كي تنطلق نحو التنمية والتقدم، وذلك للأسباب التالية:

1. على المستوى السياسي يقع التجار في فئة القوى السياسية الأكثر حرصا على استباب الأمن، واستعادة البلاد لاستقرارها، فذلك يفتح المجال واسعا أمام انتعاش الصناعة، وازدهار التجارة، وهو امر لا يختلف عليه أي فردان ينتميان لمجتمع رجال الأعمال. والعكس صحيح أيضا، فأول الفئات المتضررة عندما تعكر المشكلات، مهما كانت طفيفة، مياه المجتمع، وتضطرب السوق، ويعاني الاقتصاد من الكساد، ويفقد التجار ثقلهم الاجتماعي، وينعكس ذلك على قيمتهم الفعلية في سوق العمل السياسي. المعادلة بسيطة، وفك رموزها لا يحتاج إلى الكثير من المهارات، ولا درجة عالية من الذكاء، كي يكتشف المراقب، أن مشاركة من يمثل التجار، ويدافع عن مصالحهم وبالشراسة المطلوبة، لم يعد ترفا سياسيا، بل ضرورة ملحة من الخطأ القفز فوقها، او تغافلها، دع عنك الاستهانة بثقلها. وهذا بطبيعته ما يجعل المراقب يثمن الدور الإيجابي الذي يمكن أن يساهم في انتشال الحوار من أروقته التي تكاد ان توصله إلى أبواب جميعها موصدة.

2. أما على المستوى الاجتماعي، وإذا اعترف الجميع بحقيقة أن الشرخ الطائفي هو من يباعد اليوم بين أضلاع طاولة الحوار التي يحتلها المتواجهون على تلك الطاولة، فليس هناك أفضل من قطاع رجال الأعمال ممن ترتبط مصالحهم المباشرة بمساعي، وانجاح الحوار يقع في طليعة تلك المساعي، عودة اللحمة الوطنية إلى المجتمع البحريني، ففي أحضان تلك العودة تستقر نواة بناء المجتمع المستقر الذي يضع بين أيدي القطاع التجاري أفضل فرص النمو والتوسع. ومن هنا فمن الطبيعي أن يكون مجتمع الأعمال البيئة الأكثر استعدادا لتقبل، بل وتبني أي مشروع يصب في مصلحة رأب الصدع الطائفي كخطوة على طريق استعادة المجتمع بنيانه السليم الذي يكفل التآلف بين فئات المجتمع المختلفة، بما فيها المكونات الطائفية، تحت مظلة المواطنة الصادقة الموالية للوطن قبل أي شيء آخر. وهذا بدوره يشكل أحد عوامل إنجاح الحوار الوطني الذي يكاد أن يقترب من طرق جميعها مسدودة.

3. ولا يختلف الأمر على المستوى الاقتصادي والمالي، بل يأتي ذلك في صلب مصالح رجال الأعمال فهم أول من يدرك انعكاس التوتر السياسي، والتخلخل الاجتماعي السلبي المباشر على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي تدهور أوضاعهم الاقتصادية الذاتية، وما يتبعها من اهتزازات سلبية تهدد مواقعهم الاجتماعية، وتدهور قنواتهم السياسية. هذا التتابع المنطقي بين تردي الأوضاع السياسية، وتمزق العلاقات الاجتماعية، وتراجع مكانة رجال الأعمال السياسية، يضع نجاح الحوار في أعلى عتبة في سلم أولويات قطاع رجال الأعمال، ومن ثم يفرض أهمية تواجدهم كأحد مكونات الحوار الرئيسة، التي من الخطأ الاستخفاف بدورها الإيجابي في انتشال الحوار من مأزقه الذي يهدد بجره نحو هاوية سحيقة، والأخذ بيد المجتمع البحريني نحو الاستقرار الذي يبحث عنه جميع أفراده، وكافة فئاته، وفي المقدمة منهم رجال الأعمال.

4. والأمر ذاته يمكن تلمسه عندما نتطرق إلى البعدين الإقليمي والدولي، فمن مصلحة القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة المصلحية مع القطاع التجاري أن تشهد حفل نجاح الحوار التوافقي، ومن ثم عودة الاستقرار إلى البحرين، نستثني من ذلك تجار السلاح أولا، وعصابات تهريب المخدرات ثانيا، وفئات التجار المحدثي النعمة ثالثا وليس أخيرا. فمن مصلحة هذه الفئات الثلاث، المباشرة وغير المباشرة، وبشكل موضوعي أيضا، استمرار الاضطرابات، لأن فيها انتعاش لما هم يروجون له بالنسبة للفئتين الأولى والثانية، ومدخلا ضيق وآني بالنسبة للفئة الثالثة.

لهذه الأسباب، وربما أخرى غيرها، تبرز الحاجة إلى ضرورة تمثيل رجال الأعمال على نحو أوسع في حوار التوافق الوطني، دون التقليل من أهمية المسقطي والشمري. لكن المسارات التي سلكها الحوار، والنهايات غير المشجعة التي تتربص به، كلها تدفع نحو مضاعفة تمثيل التجار في الحوار الوطني، لكن ذلك ليس رهنا بمواقف الجهات الراعية للحوار فحسب، بل يرتبط أيضا وبشكل وثيق بموقف رجال الأعمال أنفسهم الذين باتوا مطالبين اليوم، اكثر من أي وقت مضى بانتزاع حقهم الشرعي في حضورهم السياسي، ليس على طاولة الحوار فحسب، وإنما في الحياة السياسية العامة أيضا، وذلك من خلال تواجدهم الحقيقي المؤثر في هذه الحياة.

مصلحة الوطن تقتضي في هذه المرحلة الوصول إلى توافق وطني يعيد للبحرين استقرارها

للرجوع للمقالات السابقة

احمد عبداللطيف البحر

إنهم يُرضعون أطفالهم القيم الجميلة (3)

(1)

حضرت قبل سنوات ورشة عمل كان موضوعها (المقابلة الشخصية فن وعلم) أنقل لك عزيزي القارئ الأنموذج التالي الذي كنت قد سجلته حينذاك والذي عرضه علينا مسئول الموارد البشرية في إحدى المؤسسات العالمية العاملة في دولة آسيوية في تلك الورشة:

المسئول: ماذا يعني لك العمل؟

المرشح: هو مصدر رزق لي ولعائلتي.

المسئول: في رأيي العمل واجب مقدس كما هو الحال مع أدائنا لبعض طقوسنا الدينية.

المرشح: أتفق معك. أليس هو مصدر رزقنا؟ لذا يجب أن نخلص في أداء أعمالنا لكي يكون هذا الرزق مباركاً من قبل ربنا الكريم.

المسئول: ماذا يعني لنا الوطن؟

المرشح: إنه يمثل نسبة من مكونات الدم الذي يجري في عروقنا.

المسئول: وماذا يعني لنا المدرس؟

المرشح: شخص أحني له الرأس إجلالاً فهو الذي ينقلنا من الظلام إلى النور.

المسئول: والمدرسة ذلك المكان الجميل الذي يذكرنا بطفولتنا وصبانا كيف تراها أنت؟

المرشح: إنه المكان المقدس الذي نجلس في محرابه لتلقي العلم والمعرفة وترسخ فينا الأخلاق والقيم، مدارسنا هي انعكاس لحضارتنا وأتألم كثيراً عندما تهدم مدرسة أو يصيب مبناها أي ضرر حتى لو جاء مكانها مبنى جديد للمدرسة ذاتها.

عزيزي القارئ، كان ذلك محتوى المقابلة الشخصية الذي عرض علينا ولكن موضوعنا لهذا الأسبوع ليس بالتحديد ذا صلة بالمقابلة الشخصية، ولكن السؤال هنا هو كيف استطاع ذلك المجتمع بمؤسساته المختلفة أن يخلق مواطناً ذا مواقف وسلوكيات كما رأيناها في تلك المقابلة الشخصية؟ قبل أن نجيب على السؤال دعنا نعرف عبارة (مواقف) أو كما يطلق علها بالإنجليزية (Attitudes).

(2)

المواقف أو الـ(Attitudes) كما يعرفها معجم المصطلحات الإدارية هي «مجموعة المشاعر والمعتقدات التي تؤثر على نظرة الفرد للأشياء أو العمل أو الأماكن أو الأشخاص الآخرين، كما يمكن أن تؤثر على سلوكه تجاهها» إنتهى الإقتباس. والآن يمكننا الإجابة على سؤالنا السابق وهو كيف اكتسب ذاك المرشح الشاب تلك المواقف الإيجابية؟ أو كيف استطاع ذاك المجتمع أن يخلق شاباً يملك تلك المواقف؟ في الواقع الإجابة تأتي من قبل (عادل الجوجري) مؤلف كتاب (النمر الآسيوي -مهاتير محمد- من شاب متمرد إلى بطل إسلامي) فهو يقول «... فالطفل الآسيوي يغرس فيه منذ نعومة أظفاره مبدأ إن التعليم والتفوق فيه ثم العمل والإتقان فيه واجبان مقدسان تجاه الرب والوطن والمجتمع والأسرة. بمعنى أن أي تهاون فيهما هو بمثابة الخيانة العظمى التي تلحق العار بصاحبها إلى الأبد فلا يستحق معها سوى الإزدراء والإحتقار» إنتهى الإقتباس. وكيف يتم ذلك على أرض الواقع؟ يجيبنا رئيس وزراء ماليزيا السابق (د. مهاتير محمد) حيث ينقل لنا تجربة بلاده وذلك من خلال الكلمة التي ألقاها في جامعة الإسكندرية فقد تحدث مهاتير في تلك الكلمة عن تجربة ماليزيا في تنمية الموارد البشرية وكيف واجهت بلاده ندرة المهارات الفنية والعلمية عبر التدريب المكثف منذ الطفولة وفي مراحل التعليم المختلفة والأهم من ذلك توفير المناخ والبيئة المواتية للتنمية- إنتهى الإقتباس (ذات المصدر السابق). والبيئة المناسبة يقصد بها د. مهاتير نظم التعليم ومنظومة القيم والعايير الأخلاقية.

(3)

كانت تلك تجربة رائدة استطاع المواطن الماليزي أن يلمس نتائجها الإيجابية ويرى تأثيرها واضحاً على حياته اليومية. هناك تجربة أخرى ربما تختلف في نتائجها عن تلك الماليزية ولكنها بالتأكيد تسير -أو هكذا يبدو- على الدرب ذاته حيث أنها بدأت بالإعتراف عن وجود تقصير في النظام وتعطيل في التنفيذ، وأقصد هنا الورقة التي أعدت من قبل وزارة التربية والتعليم حول تطوير التعليم الثانوي فالورقة تدعو إلى «... إيلاء التعليم مزيداً من الإهتمام بالتربية الأخلاقية والقيمية حتى يتمكن أبناؤنا من مواجهة موجة انحدار القيم التي تعصف بالأجيال الناشئة». كما وأن الورقة ذاتها تكشف عن القصور الموجود فتقول «وقد أكدت دراسة بعنوان واقع التعليم الثانوي العام في دول الخليج إن التعليم لن يتكمن من مواكبة التغيرات، فقد ظل يغلب عليه الطابع النظري الأكاديمي والنمطية في أساليب التعليم» إنتهى الإقتباس (مؤتمر تطوير التعليم الثانوي في إطار توحيد المسارات- البحرين -2004).

عزيزي القارئ، ما رأيك لو وضعنا محتوى المقابلة الشخصية السابق كأحد عناصر المقارنة المرجعية (Benchmarking) لنقيس عليه مخرجات التعليم مقابل مدى إكتساب المواطن للقيم والسلوكيات التي ذكرت في تلك المقابلة؟

للرجوع للمقالات السابقة

a.a.albahar@gmail.com